

التفصيلية تصريح بلازم كالحققة في التبرير وغلط من جعله الاحتراز وفي هذا المقام  
تحقيقات ذكرتها في محقق الخالق فيما علقته على البحر الرائق **قوله** وعند الفقهاء في  
قال في البحر والخاصل ان الفقه في اصول علم الحكماء من دليها كما تقدم فليس  
الفقه لا يجتمع عندهم واطلاقه على التقليد لما قبله المسائل بخارج وهو حقيقة  
في عرف الفقهاء بدليل انصرف الوقت والوصية للفقهاء اليهم واقله ثلاث  
احكام كما في المتن وذكر في الخبر ان الشايع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا  
يعني لو كانت دليها ام لا لاه لكن سيد ذكر في باب الوصية للاقارب ان الفقه  
من يدق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع دلالتها حقيقيا من حفظ الوفا  
من المسائل لم يوصل تحت الوصية اهل لكن الظاهر ان هذا لصحت لا عرف والا فالعرف  
لان ما ذكر في التبرير ان الشايع قد صرح لا صوليون بان الحقيقة تنترك بولاء  
العادة وعند منصرف في كلام الوقت والموصى الي ما هو المتعارف في زمنه  
لان الحقيقة كلامه العرفية فتترك به الحقيقة الاصولية **قوله** وعند اهل الحقيقة  
هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة الشرعية  
وحيثي تمامه **قوله** الزاهد في الاحكام كذا في البحر الذي في الغزوة في الرعي  
في الاخرة ابن عبد الرزاق **قوله** ومثله في الاجابة للمام الغزالي في زيادة  
حيث قال سئل عن السبعين **قوله** عن شئ واجاب به فقال ان الفقه باه يتألف  
فقال الحسن فكذلك امك وهل رايت فغيبها بعينك اما الفقيه الزاهد  
في الدنيا الرغب في الاخرة البصير يدب فيه المداوم على عبادة ربه الذي كان  
عن اعراض المسلمين العفيف عن امورهم الناصح لجماعتهم **قوله** وموضوعه  
الموضوع كعلمها يبحث فيه عن عوارضها الذاتية قال في البحر اما موضوعه  
فعمل المكلف من حيث انه مكلف لانه يبحث فيه عما يعرض لفعله من محل وجوبه  
وجوبه ونذب والمراة بالمكلف البالغ العاقل ففعله عن المكلف ليس من  
موضوعه وضمان المتلفات ونفقة الزوجات انما مخاطبها الوالي لا  
الصبي والمجنون كما خاطب صاحب البرهمة بضمان ما اتلفتته حيث فرط  
في حفظها التنزيل فعملها في هذه الحالة بمنزلة فعله واصاحته عبادة الصبي  
كصلاية ووصية الثابت عليها في عقوبة من باب بعد الاحكام بالكمالات  
والحكم ولذا لم يكن مخاطبها بل يعاها فلا يترتبها بعد الوصية ان  
شاء الله تعالى وتقدنا بحيثية التكليف لان فعل المكلف لا من حيث  
التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق لله تعالى **قوله** ثانيا

اوليا

اوليا اي من حيث ثبوت التكليف فيها والوصية والحرام ان سلمه كالمندوب والمباح  
وقصد بذلك دفع ما قد يقال ان قيد الحقيقة مراد في المراد فعل المكلف من حيث  
انه مكلف كما في قوله عليان فعل المكلف المندوب او المباح من موضوع الفقه  
ايضا مع انه لا تكليف فيه لجزا فعله وتركه والواجب انه يبحث عنه في الفقه من  
حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف **قوله** قال في التبرير ان  
الفعل يطلق على المعنى الذي هو صفة للمفعول موجودا كلفه المساة بالصدقة من  
القيام والقرارة والرتبة والسجود ونحوها كالصفة المساة بالصوم وهي الاسكان  
عن المفطرات بياض النهار وهذا يقال فيها الفعل بالمعنى الخاص بالمصدر وقد  
يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيها الفعل بالمعنى المصدر اي  
الذي هو احد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف فانها من الفعل بالمعنى الاول والثاني  
لان الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا كان  
موضوع فيكون له ايقاع وهكذا قيل في التسلسل المحال فاحكم هذا فانه ينفعك  
في كثير من المجال **قوله** واستدلده اي ماخذة **قوله** من الكتاب **قوله** واما  
شريعة من قلنا فتابعة للكتاب واما اقول الصحابة فتابعة للسنة واما  
تفعل الناس فتابع للجماع واما الخزي واستصحاب الحال فتابعان للقياس  
بحر بيان ما ذكر في كتاب الاصول **قوله** وغايتها ثمة المترتبة عليه **قوله** بسعادة  
الدارين اي دار الدنيا ينقل نفسه من خصيص الجمل الى ذروة العلم وبيبات  
ما للناس وما عليهم لقطع الخضومات ودار الاخرة بالسنة الفاضلة **قوله** من  
غير سماع اي من العلم واذا كان النظر والمطالعة وهو دون السماع افضل من  
قيام الليل ثانيا بالذات بالسماع ارجح اقول وهذا اذا كان مع الفهم لما في فصول  
العلمي من لم ذهن يفهم الزيادة اي علمها كنهه وقد ران يصلي ليل وينظر في  
العلم بها فانظر في العلم بها والزيادة افضل **قوله** افضل من قيام الليل اي  
بالصدقة ونحوها والذم من قيام الليل وانما كان يفضل لانه من فروع  
الكفاية ان كان زابعا على ما يحتاجه والا فهو فرض عين **قوله** ونقل الفقه  
في البرازيه نقل بعض القران ووجد فرعا فالفضل الا شتم قال بالفقه لان  
حفظ فرضها به وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الزيادة **قوله** جميع الفقه  
لا بد منه قال في المناقب علم من الحسن ما في الفسلة في الجلال والحرام لا بد  
للناس من حفظها هر وظاهر في جميع الفقه لا بد منه ان كل فرض عين كمن المراد  
انه لا بد منه لجموع الناس فلا يكون فرض عين على واحد وانما يفرض عين

فمن علمت به الفعل